

المركز العربي لتطوير حكم
القانون والنزاهة

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة والصناعات التقليدية



مشروع تعزيز القوانين التجارية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

وقائع ورشة العمل الوطنية حول

قانون وسياسة المنافسة بتونس

17 ديسمبر/ كانون الأول 2009

في إطار تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تعزيز القوانين التجارية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم يوم 2009/12/17 عقد الورشة الوطنية حول قانون وسياسة المنافسة بتونس بفندق رمادا بلازا بمدينة قمرت بإشراف السيد رضا بن مصباح، وزير التجارة والصناعات التقليدية.

وقد حضر هذه الندوة ما يزيد عن 100 شخصية يمثلون مختلف الأطراف المعنية من ممثلين للقطاع العام والقطاع الخاص ومحامين وقضاة وأساتذة جامعيين وممارسين في مجال قانون المنافسة (قائمة مصاحبة: ملحق عدد 1)

وقد قامت التلفزة والإذاعات الوطنية والجهوية والصحافة المكتوبة ومواقع الويب المتخصصة بتغطية وقائع الورشة وإجراء لقاءات مع القائمين عليها. وقد تمّ نشر التغطية التلفزية ضمن النشرة الرئيسية للأنباء على القناة الفضائية تونس 7. كما تمّ نشر عديد المقالات الصحفية التي تناولت موضوع الورشة (ملحق خاص بالتغطية الإعلامية: ملحق عدد 2)

وقد خصصت هذه الورشة لتقديم ومناقشة الدراسة التي تم إعدادها في إطار المشروع حول التجربة الوطنية في مجال قانون وسياسة المنافسة. وقد نظمت أعمال الورشة في 3 جلسات عمل:

- جلسة افتتاحية تولى خلالها السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية افتتاح أعمال الندوة.

- جلسة أولى خصصت لتدارس الجزء الاقتصادي من الدراسة بما في ذلك نتائج الاستطلاع وكذلك لتقديم التوصيات المتعلقة بهذا الجانب.

- جلسة ثانية تم خلالها تدارس الجانب المتعلق بتطور الإطار القانوني والمؤسسي والجوانب التنفيذية لقانون المنافسة وتقديم توصيات الدراسة المتعلقة بتطوير الإطار القانوني والعملية لسياسة المنافسة.

1- وقائع الجلسة الافتتاحية :

في بداية الجلسة الافتتاحية تولى السيد محمد بن فرج منسق المشروع والكاتب الوطني إلقاء كلمة ترحيبية شكر فيها الحضور على تجاوبهم المتواصل مع المشروع وحضورهم هذه الورشة التي تأتي بعد ثلاثة أسابيع فقط من التثام ورشة التوعية بأعمال المشروع في 2009/11/21.

واستعرض في كلمته التقدم الحاصل في تنفيذ المشروع مركزا بالخصوص على المراحل التالية:

- اعتماد التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية ومسارات إصلاحها (نوفمبر 2008) ومناقشته وإثرائه في ورشة عمل نظمت يومي 13 و14 جانفي 2009

- عقد المؤتمر الإقليمي الأول لمشروع تعزيز القوانين التجارية بتونس أيام 15 و16 ماي 2009 بحضور نخبة من الخبراء الدوليين وخبراء الدول الأربعة النموذجية في المشروع وهي تونس ولبنان والإمارات العربية المتحدة واليمن

- إعداد وانجاز استطلاع للآراء شمل عينة من 165 شخصا في كل من الدول الأربعة حول الجوانب التنفيذية للقوانين التجارية بصفة عامة وقانون المنافسة بصفة خاصة.

- إعداد دراسة معمقة حول أحد فروع القوانين التجارية والاقتصادية. وبالنسبة لتونس اختير موضوع قانون وسياسة المنافسة محورا لهذه الدراسة المتخصصة بالنظر لعراقة التجربة الوطنية في المجال.

وأشار إلى أن هذه الورشة التي تأتي نتيجا للمرحلة الثانية والأخيرة في المشروع ستخصص لمناقشة نتائج هذه الدراسة واستطلاع الآراء التي مهد لها.

وذلك بهدف إثراء التوصيات ووضع الصيغة النهائية للتقرير الذي سيعرض على المؤتمر الإقليمي الثاني المزمع عقده في بيروت في 22 و 23 جانفي/كانون الثاني 2010.

وقد أبلغ منسق المشروع تحيات الدكتور وسيم حرب المشرف على المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة للحضور وتمنياته لأعمالهم بالتوفيق. بعد ذلك قدم منسق المشروع برنامج الورشة وجدد الشكر لمعالي السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية على تفضله بوضع الورشة تحت رعايته وعلى افتتاح أعمالها.

بعد ذلك تولى السيد رضا بن مصباح، وزير التجارة والصناعات التقليدية إلقاء كلمة الافتتاح التي عبر فيها عن سعادته بحضور هذه الورشة وافتتاح أعمالها وبلقاء صفة الخبراء والمتخصصين الذين دعوا إليها.

وتطرق السيد الوزير إلى أهمية سياسة المنافسة في تونس ولمساهمتها في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وحماية مصالح المستهلك، مشيراً إلى أنّ تنظيم هذه الورشة جاء متزامناً مع تقديم التقرير السنوي الثاني عشر لمجلس المنافسة لسيادة رئيس الجمهورية والانطلاق في تنفيذ البرنامج الانتخابي الذي تضمن محورا خاصا يتعلق بتعزيز صلاحيات مجلس المنافسة وتدعيم دور المعهد الوطني للاستهلاك على مستوى النقطة الرابعة ومحورا آخر يتعلق باعتماد نشاط تجاري عصري يحفز العمل ضمن آلية ترخيص صاحب العلامة الأصلية على مستوى النقطة العاشرة.

ثم أكد أن لسياسة المنافسة دورا هاما في ترسيخ تحرير دواليب الاقتصاد الوطني وتسهيل اندماجه في الاقتصاد العالمي إضافة إلى تأمين مصالح المستهلك مذكرا باعتماد جملة من الإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تحفيز المنافسة في السوق الداخلية وتسهيل النفاذ إلى الأنشطة في السوق الداخلية وفي الأسواق الخارجية، وقد شملت الإصلاحات برنامج التأهيل الصناعي

وبرنامج تنمية الصادرات الأول والثاني مع الإشارة إلى أنه يجري العمل على وضع برنامج ثالث لتنمية الصادرات إضافة إلى الشروع في إعداد وتنفيذ برنامج لتأهيل الخدمات واللجوء إلى فتح عديد القطاعات أمام المنافسة باعتماد آلية للزمة في تنفيذ المشاريع الكبرى.

وأشار السيد الوزير إلى أنه بالتوازي مع الإصلاحات تم سن الإطار التشريعي لضمان حرية المنافسة واستحداث الهياكل المسؤولة عن تنفيذه وأبرز أن السعي متواصل لدعم سلط المنافسة بهدف تعزيز دورها وتطوير نشاطها بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني من كافة الممارسات التجارية التي قد تضر بتوازناته وبما يضمن حرية المنافسة ونزاهتها.

كما شدد على ضرورة التوعية بأحكام قانون المنافسة وما يوفره من آليات خاصة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ذلك أن الإطار التشريعي لتفعيل المنافسة موجود ولكن هنالك حاجة لتطوير العقلية وسلوكيات المتعاملين من مؤسسات ومستهلكين.

واختتم السيد الوزير كلمته بتمنياته أن تفضي أعمال الورشة إلى نتائج إيجابية تعزز إطار سياسة المنافسة وحسن تنفيذ القانون.

2- وقائع الجلسة الأولى: استعراض الخلفية الاقتصادية لقانون المنافسة وموقع سياسة المنافسة من السياسات الاقتصادية.

افتتحت هذه الجلسة بمدخلة للسيد خليفة التونكتي، مدير عام المنافسة والأبحاث الاقتصادية بوزارة التجارة تعرض فيها للخلفية الاقتصادية لإصدار وتنفيذ قانون المنافسة وبصفة خاصة الإصلاحات الاقتصادية وموقع سياسة المنافسة منها وكذلك وضع المنافسة في أهم القطاعات والأنشطة الاقتصادية. ومن أهم ما جاء في هذه المدخلة:

- تزامن إصدار القانون مع جملة من الإصلاحات التي عززت الحريات الاقتصادية من خلال تحرير الاستثمار والأسعار الداخلية والمبادلات الخارجية، إلى جانب تخلي الدولة عن الأنشطة التنافسية في إطار سياسة الخصخصة.

- بروز إطار ملائم لتطور المنافسة وحاجة لوضع قانون للمنافسة يهدف إلى تطوير النجاعة الاقتصادية والقدرة التنافسية وحماية مصالح المستهلك وتوفير الإطار القانوني والمؤسسي للتوقي من الممارسات المنافية للمنافسة.

- مساهمة هذا القانون في توفير بيئة محفزة للاستثمار في إطار:

□ توجه دولي للإصلاح الاقتصادي لتيسير الانصهار في اقتصاد معولم.

□ تحديث التشريعات الاقتصادية وتبسيط الإجراءات الإدارية وبعث الهيئات التعديلية.

□ تسريع التفكيك الديواني.

- إستعراض مميزات وضع المنافسة في الاقتصاد الوطني مع التأكيد على:

□ تفاوت درجات المنافسة بين القطاعات:

• وجود قطاعات مؤطرة وغير مفتوحة للمنافسة بالقدر الكافي (الصحة، التأمين، البنوك، الخدمات،....)

• وجود درجة منافسة مقبولة في بعض القطاعات الأخرى (التغذية، السياحة، النسيج، تجارة التوزيع.....)

• أهمية وزن القطاع العام خاصة في القطاعات الخدمية (الطاقة، نقل، الأشخاص، التوريد)

□ وجود طاقة زائدة عن الحاجة في بعض القطاعات الصناعية (المطاحن، تكرير الزيوت.....)

- التأكيد على أهمية سياسة المنافسة وخاصة فيما يتعلق بـ:

□ تنويع العرض ووفرته وتحسن جودة الخدمات،

□ تطور القدرة التنافسية،

□ التحكم في مستوى التضخم،

□ تطور النسيج التجاري،

□ الحضور الدولي للتجربة الوطنية في مجال المنافسة.

وختم مداخلته بالإشارة إلى بعض النقائص التي تستدعي التطوير ومنها نقص ثقافة المنافسة وعدم وجود محاكم متخصصة في مادة المنافسة.

بعد ذلك، تولى السيد محمد بن فرج منسق المشروع تقديم بعض نتائج استطلاع الآراء المتعلقة بالجانب الاقتصادي لقانون المنافسة وتوصيات الدراسة في جانب الإصلاحات الاقتصادية الداعمة لسياسة المنافسة. ومن أهم ما جاء في هذه المداخلة بالخصوص:

- أبرزت نتائج الاستطلاع أن معظم المستطلعين يقرون بأهمية قانون المنافسة في تعزيز المناخ التنافسي في تونس. إلا أن تقييمهم لمستوى المنافسة في مختلف القطاعات المطروحة هو دون المتوسط حيث كان المعدل الوسطي 2.6 من سلم درجات من 1 إلى 5.

وكذلك كانت معدلات مستوى المنافسة في بعض المهن الحرة متوسطة، وان كانت تراوحت بين 3 و 3.5 (أطباء، محامون، مهندسون،...)

- أما فيما يتعلق بمدى توفر شروط المنافسة فقد كانت المعدلات متقاربة أعلاها لعامل "سهولة النفاذ إلى الأسواق" بـ 3.7 من 5 درجات وأدناها لعامل تعدد العارضين بـ 3.1.

- وفي جانب التوصيات المستخلصة من الدراسة لتحفيز مستوى منافسة الاقتصاد تم بالخصوص الإشارة إلى المسارات التالية:

□ مزيد تسهيل إجراءات النفاذ إلى الأنشطة الاقتصادية.

□ مزيد تطوير قواعد المنافسة في بعض الأنشطة المؤطرة.

□ تعزيز الحريات الاقتصادية.

□ تطويع الآليات الموجودة لضمان حرية المنافسة ونزاهة

المعاملات في السوق وتوازن العلاقات التجارية.

□ تطوير عقلية المنافسة.

كما أشار في خاتمة عرضه إلى أن نتائج الاستطلاع أبرزت أهمية عاملي تسريع عملية الخصخصة وتحرير المبادلات المالية الخارجية في تطوير المنافسة في السوق.

بعد ذلك، تولى السيد عماد عبد الجواد أستاذ الاقتصاد ومدير المعهد العالي للدراسات التجارية بقرطاج التعقيب على الجزء الاقتصادي من الدراسة وتوصياتها. وقد ركز تدخله على أهم النقاط التالية:

- أهمية سياسة المنافسة باعتبارها القلب النابض لاقتصاد السوق.

- تركيز الجانب الاقتصادي من الدراسة على ما اعتبره المعقب "الجانب الاقتصادي" مشيراً إلى الحاجة لمراعاة الجانب الاجتماعي لبعض مظاهر تدخل الدولة والقطاع العام. وهذا الجانب من التدخل الذي يمليه الواقع الاجتماعي قد يكون على حساب النجاعة الاقتصادية.

- وفي خصوص ضعف المنافسة في الاقتصاد الوطني، أشار المعقب إلى أن معدل تحرير الأسعار طيب وأنه توجد مجالات لا يمكن تحريرها أو خصصتها مؤكداً أن عدم تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة العالمية هو نتاج لوجود تأطير للحركة الاقتصادية.

كما أكد على ضرورة التعامل بحذر مع مسألة الخصخصة خاصة في بعض القطاعات الحساسة كالبنوك وغيرها. وفي خصوص وجود طاقات إنتاجية زائدة عن الحاجة أكد أن ذلك نتيجة لخيارات خاصة بالمستثمرين.

وختم تدخله بالتأكيد على:

- أهمية إعادة النقاش في مسألة دور القطاع العام في ضوء الأزمة العالمية.
- ضرورة تفعيل القانون باعتباره يوفر الإطار الذي يمكن من معالجة حالات اختلال توازن السوق.

بعد ذلك فتح باب النقاش، حيث تمحورت أهم التدخلات حول النقاط التالية:

- أهمية وثرء التقرير والدراسة المطروحة للنقاش.
- التساؤل حول مدى وجود توجه لتعديل قانون المنافسة وملاءمته مع التشريعات النافذة مثل قانون الشركات وقانون التجارة الإلكترونية.
- التساؤل حول مدى الأخذ بتوصيات بعض الدراسات السابقة.
- التساؤل حول مرجعية مهمة "التعديل" في ظل وجود قطاعات بها هيئات تعديلية وأخرى ليس لها هيئات تعديلية مستقلة وعن مدى اعتبار مجلس المنافسة ذي الصلاحيات الأفقية هيئة تعديلية.
- مدى تأثير سياسة المنافسة بالامتيازات الجبائية.
- تداعيات التجارة الموازية على المنافسة.
- عقود التمثيل التجاري الحصري.
- تأثير المساحات الكبرى على المنافسة.
- مدى شعور المستهلك بالاستفادة من المنافسة في السوق.
- إشكاليات المنافسة غير المشروعة والآثار الخارجية للتحريم.
- الإشهار الكاذب والمنافسة.
- القدرة على الردع وعلى تنفيذ القانون.

3- وقائع الجلسة الثانية: تطور الإطار القانوني والمؤسسي والجوانب التنفيذية لسياسة المنافسة والتوصيات ذات العلاقة.

تولى السيد محمد بن فرج خلال هذه الجلسة، تقديم مداخلة حول أهم ما تطرقت إليه الدراسة فيما يتعلق بتطور الجانب التشريعي والمؤسسي وتقييم

تنفيذ القانون من خلال استعراض مؤشرات الأداء وكذلك نتائج مختلف التقييمات التي أنجزت ومنها مراجعة النظراء في إطار مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (2006) واستطلاع الآراء المجرى في إطار هذه الدراسة. وبعد ذلك تولى تقديم أهم التوصيات التي خلصت لها الدراسة في الجوانب المذكورة أعلاه.

ومن أهم ما جاء في هذه المداخلة بالخصوص:

- استعراض لأهم مميزات الإطار التشريعي للمنافسة وتطوره وقد خلص إلى أن القانون التونسي يُعد مقارنة بالتجارب الإقليمية متقاربا نسبيا مع التشريع الأوروبي باعتبار أنه مستوحى منه وأنه يعتمد المبادئ الواردة بالقانون النموذجي للأونكتاد والمعايير الدولية.

ومقارنة بالتشريعات العربية فإن التشريع الوطني يتمتع بأسبعية واضحة وأثر في بعض هذه القوانين، هذا علاوة على خلوه من استثناءات قطاعية كبرى. كما أشار إلى التقارب في مستوى الممارسات المغطاة وإلى اعتماد نظام ثنائية الأجهزة في تونس ودول المغرب العربي.

- ثم استعرض السيد محمد بن فرج نتائج تقييم أعمال قانون المنافسة من خلال تطور وهيكله نشاط أجهزة المنافسة (الإدارة العامة للمنافسة ومجلس المنافسة) مستدلا ببعض المؤشرات مثل معدل القرارات في السنة (20 حاليا) أو معدل فترة الفصل (8 أشهر في الملفات القضائية وشهرا واحدا في الملفات الاستشارية).

وقد أبرز بالخصوص التعزيز المتواصل لصلاحيات مجلس المنافسة وتدعيم التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في أعمال سياسة المنافسة وتدعيم حقوق الدفاع من خلال إقرار مبدأ التقاضي على درجتين للطعن في قرارات مجلس المنافسة، كما أشار إلى ثراء فقه المجلس.

وأشار إلى أنّ نتائج اللقاءات الفردية أفرزت إجماعاً على أهمية قانون المنافسة وإستحساناً لتطور نشاط الأجهزة المسؤولة عن المنافسة وتأكيداً على عنصرى ضعف موارد الأجهزة المسؤولة عن المنافسة وعدم دراية أغلب القطاعات المهنية بآليات القانون.

كما تولى تقديم نتائج استطلاع الآراء المجرى في إطار هذه الدراسة والتعليق عليها.

- وفي ختام مداخلته تتطرق إلى أهم المعوقات والدروس المستوحاة من التجربة التونسية ومسارات الإصلاح الممكنة.

فيما يتعلق بأهم معوقات القانون، أشار بالخصوص إلى:

- صغر حجم السوق وسيطرة بعض المجمعات عليها،
- تميز عديد القطاعات بنموذج احتكار القلة (سهولة التفاهم)،
- النزعة الحمائية لدى عديد المهن وعدم التحمس دائماً لمبادئ المنافسة،
- ضعف الوعي بأحكام القانون والآليات التي يوفرها،
- عدم تفرس المحامين بخصوصيات قانون المنافسة،
- إجحام المؤسسات المتضررة من اللجوء إلى التقاضي،
- ضعف موارد الأجهزة المسؤولة عن التنفيذ.

بعد ذلك أكد أنّ الدروس المستوحاة من التجربة التونسية تتلخص فيما يلي:

- التدرج في استكمال الأطر وفي التنفيذ،
- المرونة في التطبيق،
- أهمية برامج التوعية في تحسين الإلمام بدور أجهزة المنافسة،
- أهمية برامج التعاون الفني في تطوير القدرات الوطنية وفي إشعاع التجربة التونسية،
- أهمية الدور الاستشاري للمجلس،
- توافق خيار اعتماد ثنائية الأجهزة مع الواقع الوطني،

- صعوبة تغيير سلوكيات وعقلية المتعاملين الاقتصاديين،
- ارتباط تطور المنافسة بمدى التقدم الفعلي في تحرير دواليب الاقتصاد.

وعند تقديمه لمسارات الإصلاح، أكد أنه بالرغم من التعديلات التي شهدتها قانون المنافسة، توجد مجالات للتطوير تفرضها أسباب عدة منها:

- ضرورة مقارنة التشريع الوطني مع التشريع الأوروبي،
- مراعاة الحركية الاقتصادية والتفتح على الاستثمارات الخدمية الكبرى وأنماط التوزيع الحديثة،
- الأخذ بعين الاعتبار توصيات الدراسات المنجزة (مراجعة النظراء 2006)،
- تدعيم التعاون مع الأطراف المتدخلة في القانون،
- الحاجة لتحسين بعض الجوانب الإجرائية.

وقد ركز المتدخل بالخصوص على مسارات الإصلاح التالية:

- في جانب تطوير الإطار التشريعي للمنافسة: تعزيز صلاحيات مجلس المنافسة وتطوير الأحكام المتعلقة بمعالجة الاتفاقيات العمودية ونظام الإعفاء إلى جانب تطوير بعض الجوانب الإجرائية في قضايا المنافسة عامة وملفات التركيز الاقتصادي خاصة.
- أما في جانب تطوير الإطار العملي والمؤسسي لتنفيذ قانون المنافسة: تعزيز نشر ثقافة المنافسة والتعاون والتنسيق بين الجهات المعنية وتطوير نظم المتابعة لوضع المنافسة في السوق وتعزيز بناء القدرات الوطنية في المجال، إلى جانب توصيات تتعلق بالإجراءات التنظيمية لهياكل المنافسة وبأولويات العمل المستقبلية.

بعد ذلك، تولى السيد رشدي المحمدي تقديم نماذج من تطور فقه قضاء مجلس المنافسة ومساهمته في تطويع أحكام القانون لتغطية الممارسات المنافسة للمنافسة. وقد تعرض في هذه المداخلة إلى مساهمة المجلس في تعريف بعض المفاهيم مثل مفهوم المؤسسة الاقتصادية والهيمنة والتبعية الاقتصادية وتعريف السوق. كما تعرض في مداخلته إلى انطباق قواعد المنافسة على مؤسسات القطاع العام والذوات المعنوية العمومية بصفة عامة وكذلك على الممارسات الناشئة خارج الحدود والتي لها أثر على السوق.

وبعد هذه المداخلات تولى كل من السيد محمد القلبي رئيس مجلس المنافسة والسيد خليفة التونكتي مدير عام المنافسة بوزارة التجارة والسيدة أنوار المنصري القاضية بالمحكمة الإدارية التعقيب على ما ورد في المداخلة مع إبراز جوانب من تطور نشاط الهيئات التي يمثلونها.

وقد جاء في تعقيب السيد رئيس مجلس المنافسة خاصة ما يلي:

- إن قانون المنافسة يعد في صياغته الحالية مواكبا لأحدث التشريعات.

- ومع ذلك توجد مجالات لتطوير أحكامه خاصة فيما يتعلق بـ:

□ توسيع اللجوء إلى الدور القضائي لمجلس المنافسة إلى أطراف

أخرى مثل تجمع مستهلكين.

□ مزيد توضيح بعض الجوانب الإجرائية باعتبار عدم إمكانية

جواز القياس في هذه المسألة.

□ إيجاد نظام خاص بالمقررين و تحليفهم.

وفي تعقيبه على نتائج استطلاع الآراء أكد على وجود خلط لدى العامة بين

المنافسة غير المشروعة التي يعود الاختصاص فيها للمحاكم العادلة وبين

الممارسات المخلة بالمنافسة التي تعد من اختصاص مجلس المنافسة.

كما أكد على أن هيئات المنافسة بذلت جهودا كبيرة في نشر ثقافة المنافسة والتوعية بأحكام القانون، إلا أن ذلك لا يمنع من مواصلة هذه الجهود على ضوء الحاجة التي أفرزتها نتائج الاستطلاع.

وفي تدخله شدد السيد خليفة التونكتي مدير عام المنافسة والأبحاث الاقتصادية على أهمية مواصلة الجهود في مجال التوعية بأحكام القانون مستعرضا في هذا المجال الخطوات التي قامت بها الوزارة في هذا المجال. كما أكد على أهمية دعم موارد الإدارة العامة للمنافسة مثلما أبرزه استطلاع الآراء مشيرا إلى تنامي المهام الموكولة لجهاز المراقبة الاقتصادية بفعل حركة تحديث التشريعات الاقتصادية.

كما استعرض في تعقيبه جهود الإدارة العامة للمنافسة في متابعة وضع الأسواق وسيرها والتعاطي مع حالات اختلال التوازن وكذلك جهودها في مكافحة بعض ظواهر المنافسة غير المشروعة كالتجارة الموازية والتقليد.

أما السيدة أنوار المنصري، فقد تعرضت في تعقيبه إلى تطور دور المحكمة الإدارية في مادة المنافسة وإلى صلاحيات القاضي الإداري في المجال مشددة على أهمية القاضي الإداري في التعاطي مع مسألة النظام العام الاقتصادي وعلى تمسك المحكمة الإدارية في عملها بحماية مبدأ حرية الصناعة والتجارة.

كما أكدت في مداخلتها على جملة من الإصلاحات الهادفة إلى دعم تنفيذ قانون المنافسة ومنها بالخصوص:

- إدخال مندوب الحكومة في القضايا التي لا تكون الوزارة فيها طرفا، وهو توجه عملت المحكمة على مراعاته.

- الحاجة لتدريب القضاة في مادة المنافسة وخاصة قضاة المحكمة الإدارية.

- ضرورة تطوير الإجراءات في المادة الإستئنافية والتعقيبية لقضايا المنافسة لتتماشى والصلاحيات الممنوحة لمجلس المنافسة كمحكمة بداية.

- وبعد ذلك فتح باب النقاش، فتمحورت تدخلات الحضور حول النقاط التالية:
- أهمية التقرير وشموليته لأهم إشكاليات المنافسة مع التوصية بضرورة إبراز دور المستهلك في تحفيز المنافسة ضمن التقرير (إفراده بفقرة).
 - أهمية موضوع الدراسة واندراجه في تطوير الجاذبية الاقتصادية للبلاد وفي إطار تحديث التشريعات الاقتصادية وضمان تناسقها مع التوصية بتضمين التقرير بعض المؤشرات المقارنة كلما كان ذلك ممكنا.
 - علاقة مجلس المنافسة بالهيئات التعديلية وخاصة الهيئة الوطنية للاتصالات والحاجة لضمان التناسق بين التشريعات المنظمة لنشاط كل منهما.
 - التطور الحاصل في مفهوم الدولة: من دولة متدخلة في النشاط (Etat interventionniste) إلى دولة معدلة للنشاط (Etat régulateur).
 - ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لظاهرة العولمة وتداعياتها.
 - أهمية الاستفادة من بعض التجارب مع الإشارة إلى التطور الهام الحاصل في التجربة الجزائرية على الأقل على مستوى القانون.
 - الحاجة لتعميق التفكير حول اللجوء إلى الوسائل البديلة لفض النزاعات في قضايا المنافسة وخاصة التحكيم والصلح الإداري.
 - التساؤل حول مدى هيمنة المهمة الاستشارية لمجلس المنافسة على مهمته القضائية وتداعيات ذلك.
 - الطبيعة القانونية لنزاعات المنافسة وتأثير ذلك على الطعون في قرارات المجلس.
 - طبيعة العلاقة بين مجلس المنافسة والإدارة العامة للمنافسة.
 - التساؤل حول جدوى طرح خيار عقوبة السجن على مستوى الاستطلاع والحال أن التوجه في المادة الاقتصادية هو نحو التخلي عن العقوبات السالبة للحرية.

وفي نهاية الجلسة تولى المتدخلون التعقيب على بعض التساؤلات المطروحة من الحضور.

وفي اختتام أعمال الورشة شكر منسق المشروع الحضور على مساهمتهم الثرية في النقاش مشيراً إلى أن الهدف من الورشة هو طرح الدراسة للمناقشة بهدف إثراء التوصيات وتدارك أي نقص. كما عبر عن تقديره لكل المساهمات وتسجيل ما طرح من أفكار لإدراجها ضمن التقرير. كما جدد ترحيبه بأية ملاحظة أو اقتراح يرد حتى بعد الندوة مؤكداً أنه ستقع الاستفادة من كل الأفكار في الصياغة النهائية للتقرير.

وبذلك رفعت الجلسة

أهم توصيات الورشة

- إيلاء عناية كبرى لتفعيل دور المستهلك في المنافسة مع تمكينه من الآليات الضرورية لذلك وإبراز هذا العنصر في التقرير.
- إعادة النقاش حول أهمية دور القطاع العام في بعض القطاعات الحساسة على ضوء دروس الأزمة الاقتصادية العالمية مع ما يقتضيه ذلك من تعامل حذر مع مسألة خصخصة بعض القطاعات وكذلك تحقيق التوازن المنشود بين النجاعة الاقتصادية ومتطلبات البعد الاجتماعي لسياسات التنمية.
- العمل على مزيد معالجة ظواهر المنافسة غير الشريفة من تجارة غير مهيكلة وتقليد وغيرها،..
- متابعة وضع المنافسة بين مختلف مكونات النسيج التجاري.
- دعم قدرات الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ قانون المنافسة (مجلس المنافسة والإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية) بما يمكن من حسن تنفيذ أحكام القانون وضمان السير العادي للأسواق.
- التوجه نحو تعديل قانون المنافسة بما يمكن من ملائمة أحكامه مع أنماط وعقود التوزيع الحديثة ولمزيد توضيح بعض الجوانب الإجرائية مع الأخذ بعين الاعتبار في هذه المراجعة بتوصيات مختلف الدراسات المنجزة ومنها الدراسة الحالية والعمل على ضمان التناسق مع باقي القوانين التجارية وتلك المنظمة لعمل الهيئات التعديلية.
- تعميق التفكير حول بعض الجوانب المتعلقة بالآليات البديلة لفض النزاعات وخاصة المسائل المتعلقة بقابلية التحكيم في قضايا المنافسة والصلح الإداري.